



أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)*

د. إبراهيم محمد البطاينة

أستاذ مشارك - قسم اقتصادات المال والأعمال

كلية إدارة المال والأعمال - جامعة آل البيت

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني. وتناولت أربعة أبعاد للاستثمار الأجنبي، هي: الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المستهلك، وأسعار الصادرات، وأسعار المستوردات. أجريت الدراسة على مجتمع تكون من بيانات عن السنوات (1995-2009)، وقد اعتمد أسلوب المسح الشامل لتوضيح التطور في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات قبل وبعد انضمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة. وبغرض تحليل البيانات إحصائياً قام الباحث بإجراء الاختبارات القبلية التالية اختبار التوزيع الطبيعي (*Normal Distribution*): اختبار بيانات الدراسة (*One Sample Kolmogorov-Smirnov Test*)، مصفوفة عدم وجود ارتباط عال بين متغيرات المستقلة (*Multi-collenirity*) باستخدام معامل تضخم التباين، واختبار التباين المسموح، واختبار الارتباط الذاتي (*Auto-correlation*) باستخدام اختبار *Durbin Watson* ثم قام الباحث ببناء نموذج قياسي يستكشف أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار المستهلك، أسعار الصادرات، وأسعار المستوردات على ميزان المدفوعات الأردني، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً لأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني، فقد أظهرت النتائج أن متغير أسعار المستوردات كان الأكثر تأثيراً في ميزان المدفوعات، تلاه متغير أسعار المستهلك، ثم الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً متغير أسعار الصادرات.

المقدمة:

بعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينيات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي. فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسة لهذه التدفقات كانت - ولا تزال - متجهة إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينيات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009. هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، وأثرها على ميزان المدفوعات.

يرى فريق من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم تحسين ميزان مدفوعاتها من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق

* تم تسلم البحث في نوفمبر 2012، وقُبل للنشر في يناير 2013.

العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية ودخول أسواق عالمية جديدة، وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي وأسعار المستهلك والنفقات الرأسمالية وأسعار الصادرات وأسعار المستوردات) في ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني ومن هذا الهدف الرئيس تتفرع الأهداف الفرعية الآتية:

- أثر الناتج المحلي الإجمالي في ميزان المدفوعات.
- أثر أسعار المستهلك في ميزان المدفوعات.
- أثر أسعار الصادرات في ميزان المدفوعات.
- أثر أسعار الواردات في ميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله والمتمثل في تقدير أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تعزيز الدراسات المتعلقة بالموضوع، وفي تدعيم سياسة النفقات الحكومية في الدول النامية غير النفطية، وتخفيض العجز في موازين مدفوعاتها، ولبيان أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في موازين مدفوعاتها، وكذلك فإن اهتمام الدول المتقدمة التي سبقتنا في المجال العلمي بمراحل كبيرة بهذا الموضوع يدفعنا للاهتمام المضاعف به.

تساؤلات الدراسة:

يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة النفقات الحكومية في الدول النامية غير نفطية وهبوط مستويات الناتج المحلي لها، وعدم كفاية صادراتها لتغطية مستورداتها، وارتفاع أسعار المستهلكين، وهبوط التدفقات الرأسمالية الواردة إليها بغرض الاستثمار المباشر، هي الأسباب المسؤولة عن تزايد العجز في موازين مدفوعاتها، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، وذلك بالإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات؟، وقد تفرعت عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما أثر الناتج المحلي الإجمالي في ميزان المدفوعات؟
- 2- ما أثر أسعار المستهلك في ميزان المدفوعات؟
- 3- ما أثر أسعار الصادرات في ميزان المدفوعات؟
- 4- ما أثر أسعار الواردات في ميزان المدفوعات؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، فقد تمت صياغة مجموعة من الفرضيات الآتية لاختبارها وهي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات. ومن الفرضية الرئيسة انبثقت الفرضيات الفرعية التالية:

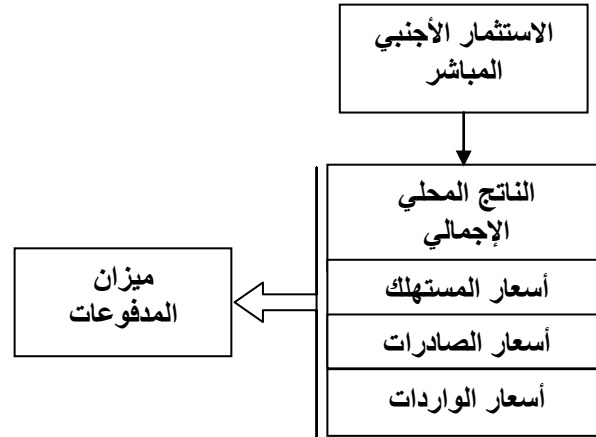
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ للنتائج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لأسعار المستهلك على ميزان المدفوعات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لأسعار الصادرات على ميزان المدفوعات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لأسعار الواردات على ميزان المدفوعات.

نموذج الدراسة:

بناءً على الدراسات والنظريات السابقة تم تطوير نموذج قياسي يوضح أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الأردني وكما يلي:

$$Y = B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + e_i$$

حيث تمثل: (Y: ميزان المدفوعات، X_1 : الناتج المحلي الإجمالي، X_2 : أسعار المستهلك، X_3 : النفقات الحكومية، X_4 : أسعار الصادرات، X_5 : أسعار الواردات)، وقد تم تقدير متغيرات النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي للوصول إلى استنتاجات حول أثر العوامل الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي في الأردن.



شكل رقم (1)

مخطط الدراسة (أعدّه الباحث بناءً على الأدب الإداري)

منهجية الدراسة:

بعد استقصاء البيانات وجمعها تم تحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لها عن طريق استخدام أساليب التحليل الإحصائي والذي يتناسب مع معطيات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يعتمد مجتمع الدراسة على مسح شامل لبيانات السنوات (1995-2009)، وذلك لتوضيح التطور في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات قبل انضمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة وبعده.

أسلوب جمع المعلومات والبيانات:

تم الاعتماد على البيانات المنشورة في تقارير البنك المركزي الأردني للفترة (1995-2009).

أساليب التحليل الإحصائي:

- اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution): لاختبار بيانات الدراسة (One Sample Kolmogorov-Smirnov Test).
- مصفوفة عدم وجود ارتباط عال بين متغيرات المستقلة (Multi-collinearity) باستخدام معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح.
- نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Auto-correlation) باستخدام اختبار Durbin Watson.
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على أربعة أبعاد للاستثمار الأجنبي، هي: الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المستهلك، وأسعار الصادرات، وأسعار المستوردات. وأجريت الدراسة على بيانات عن السنوات (1995-2009)، لتوضيح التطور في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات قبل انضمام الأردن للمنظمة العالمية للتجارة وبعده، ولم تجر على أية بيانات قبل الفترة المشار إليها وبعدها.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تغطي الأعمال الدولية مساحة واسعة من الأنشطة والفعاليات، كالإنتاج والتخزين، والاستيراد والتصدير، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وكمصطلح، من الصعب وضع تعريف شامل له، فهناك تعريفات متعددة وردت في أدبيات الأعمال الدولية، فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحمل جنسية الدولة التي يستثمر فيها (عبد النبي، 2000)، وهو أي شخص حقيقي أو اعتباري حتى وإن كان النشاط الذي يقوم به ليس لأغراض الربح (عبد الفضيل، 1998). فالموسوعة الاقتصادية تعرف الاقتصاد الأجنبي أنه "امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول مؤسسات إنتاجية أو مالية في دولة أخرى غير دولة المالك لهذه الأصول" (هيكل، 1980). وإن العمل الدولي هو أي نشاط تجاري يتعدى مده وانتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو تاجر خدمة أو سلعة؛ وأي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أية منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر، وأية معاملات بين أفراد أو منشآت من دول مختلفة. بينما يشير (Daniels & Radebaugh, 2001) إلى أن الأعمال الدولية، هي كل الأنشطة التي تبذل من قبل مجموعة من الأفراد بهدف إنتاج وتوزيع السلع، والخدمات الضرورية لإشباع حاجات ورغبات إنسانية حالية ومستقبلية، والتي تسري وتدور بين حدود جغرافية وسياسية لدولتين، أو أكثر (سوقين أو أكثر)، حيث تتعامل المنظمات مع زبائن مختلفين، ومع أسواق مختلفة عبر الحدود.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف منظمات الأعمال الدولية، بأنها التي تمارس عمليات الاستيراد والتصدير وغيرها في دولتين أو أكثر، وتعمل في أسواق عبر الحدود، وتتعامل مع زبائن عبر الحدود مختلفين اجتماعياً وثقافياً وديموغرافياً... إلخ. أيضاً حتى نقدم تعريفاً موحداً وشاملاً للاستثمار الأجنبي يجب أن نتعرف على مصطلحات الشركات التي تمارس هذا الاستثمار، حيث ظهرت مصطلحات عديدة للشركات العاملة في السوق الدولي، منها (Daniels & Radebaugh, 2001):

- المشروع الدولي (Multinational Enterprise (MNE، يتجسد عندما تنتظر الشركة إلى الأسواق الخارجية والإنتاج نظرة كلية وشمولية، وترغب في دراسة مواقع الأسواق والإنتاج في كل مكان، وحتى تؤهل الشركة لتصبح مشروعًا دوليًا، يجب أن تمتلك تسهيلات الإنتاج في عدد من الدول، أو أن تمتلك حصة معينة من السوق الدولي (حجم مبيعات دولية معينة)، وتمارس عملياتها في أكثر من دولة.

- الشركة الدولية (Multinational Corporation (MNC، تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم وأكثر الأدوات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر (هيرست؛ وتومسون، 2001)، لدرجة أن ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتبطت بها وأصبحت مرادفة لها (المهدي، 2003). والاستثمار يكون عبارة عن عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك: رأسمال المال والإدارة، بحيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستخدام رأس المال الذي تم استخدامه (Salvatore, 2001). وهذه العملية شائعة الاستخدام في مجال العمل الدولي، وتستخدم عادة كترادف لمصطلح المشروع الدولي (Multinational Enterprise (MNE وهي الشركة التي تنتظر إلى الأسواق الخارجية والإنتاج نظرة عالمية، كما تمارس كل نوع من أنواع العمل الدولي، وتكون مدارة ومملوكة من قبل مواطنين مثل شركة رويال وشركة داتش، وشركة شل، والمالكون لها موزعون بين بريطانيا وهولندا.

- الشركة العالمية (Transnational Company (TNC، رديف آخر للمشروع الدولي Multinational Enterprise (MNE)، ويستخدم هذا النوع بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، المعنى التقليدي لهذا النوع هو أن إدارة وملكية الشركة تكون من قبل مواطنين في دول مختلفة، بينما المعنى الشائع الاستخدام لها هو اختلاف قدرات المنظمة والمساهمات فيها حسب البلد، وتطور عملياتها وتكاملها على مستوى عالمي. وهي شركة عالمية تعمل من قبل المواطن والدول الأجنبية التي تعمل فيها، لكن موقع الإدارة الرئيس قد يكون في مواقع جغرافية متعددة؛ ويمكن تعريف الشركة العالمية (Global Company)، بأنها الشركة التي تتكامل عملياتها الموجودة في جميع أنحاء العالم، منذ نشأتها، بمعنى آخر، الشركات التي غالبًا ما تكون منتجاتها منذ بدء الإنتاج عالمية، وتكون ماركاتها معروفة على مستوى العالم.

- الأعمال الدولية العليا (Supranational Business)، هي عبارة عن أنشطة وفعاليات الشركات التي تبذل من قبل مجموعة من الأفراد بهدف إنتاج، وتوزيع السلع، والخدمات الضرورية لإشباع حاجات ورغبات إنسانية حالية ومستقبلية، والتي لا تتأثر بالحدود السياسية والجغرافية للدول عندما تمارس هذه الأعمال. كما ناقش (أبو قحف، 2001)، الشركات الأجنبية، بكونها تلك الشركات التي تمتلك أو تدير - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - نشاطًا استثماريًا خارج الدولة الأم، وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيفة التي تقع في دائرة الاستثمار، كما أشار (أبو قحف، 2001)، إلى أن الشركة الدولية - كما ذكر "ليفنجستون" - هي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر. بينما يرى (النجار، 2000) أن الشركات متعددة الجنسيات، التي قد يطلق عليها الشركات العابرة - هي تلك الشركات التي تمتلك رأس مال أكثر من دولة أو شركة أو مزيج بينهما، أي لها فروع في أكثر من دولة، ومن النماذج الشائعة في هذا النوع شركات البترول.

وبناء على هذه التعريفات يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي بكونه ذلك الاستثمار المتمثل في شركات أجنبية (خارج الوطن)، أو شركات دولية (شخصية معنوية)، أو شركات متعددة الجنسيات (رقم أعمال كبير) لها مقرها بالدولة الأم، وتمارس نشاطها في دولة أو أكثر خارج الدولة الأم. كما يمكن تعريفه أيضًا بأنه كل شركة تبحث عن استثمار خارج موطنها في دولة مضيفة، سعيًا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء أكان لهدف مؤقت أم لأجل محدد أم لأجل طويل.

مفهوم الناتج الإجمالي:

يرى (العجمي، 2002) أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة، تكون - في الغالب - سنة، وأن الدخل المحلي، مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة، تكون - في الغالب أيضًا - سنة، والإنفاق الكلي، عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، الإنفاق الاستثماري، والحكومي، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات).

مفهوم أسعار الاستهلاك:

يمكن تعريف أسعار المستهلك من خلال التضخم، ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد (العزام، 1994). ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \left(\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right) \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعًا مؤقتًا، وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثرًا في ميزانية الأفراد، بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

مفهوم أسعار الصادرات:

تحتل التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة رفاهية الشعوب من خلال النشاط التصديري، هذا الأخير الذي يعد إحدى ركائز النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ونجد في الفكر الاقتصادي التجاري أن الثروة تتمثل في المعادن النفيسة، ويرى نادي الماركنتليون ضرورة تدخل الدولة للحفاظ على ارتفاع الصادرات، مما يضمن حدوث ميزان تجاري موجب.

أما في الفكر الكلاسيكي فنجد كلاً من آدم سميث يشجع حرية التجارة الخارجية من أجل تسهيل تصريف الفائض، كما اعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على زيادة الإنتاجية من خلال تقسيم العمل. وكذلك ريكاردو الذي قام بإبراز دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أكثر، وتناول الفكر الكلاسيكي دور الصادرات في تحقيق قاعدة إنتاجية واسعة في الاقتصاد من خلال تحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المحلية واجتذاب رعوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك النمو الاقتصادي.

وفي الفكر الاقتصادي الحديث نجد كينز Keynes الذي يرى أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل، بحيث تكون الزيادة أكبر من قيمتها المباشرة لأن الزيادة تتم من خلال المضاعف، ويرى Myrdal أن اقتتار صادرات الدول النامية في المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة، ولهذا نادى Nurkse بضرورة الاهتمام بالدول النامية نظرًا للعقبات التي تواجهها في أسواق الدول المتقدمة، مما يستدعي ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنمية الصادرات (العزام، 1994).

مفهوم أسعار المستوردات:

يمكن تعريف الواردات على أنها تلك السلع أو الخدمات التي تنتقل من دولة إلى أخرى في إطار التبادل التجاري، حيث لقي تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التبادل التجاري اهتمامًا، خاصة من قبل الباحث، ويمكن بحث العلاقة بينهما على الشكل التالي:

أ- أن تدهور معدل التبادل التجاري والناجم عن انخفاض أسعار الصادرات الوطنية قياسًا بأسعار الواردات يترك أثرًا سلبيًا على القيمة الحقيقية للصادرات الوطنية، ويؤدي بالتالي إلى عجز في ميزان الحساب الجاري، وسيفضي ذلك إلى اتباع سياسات انكماشية من شأنها الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- إن تحسين المعدل المذكور يترك أثرًا إيجابيًا على ميزان الحساب الجاري، ويفضي ذلك لاتباع سياسات توسعية من شأنها أن تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (الخطيب، 2006).

مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة، تكون - عادة - سنة واحدة (Michel, 1999). كما يعرف بكونه تقديرًا ماليًا لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، تكون - غالبًا سنة، كما إنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة (الجريري، 1976-1977).

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات إلى مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنًا، أي يوجد جانب دائن (إيجابي) تتدرج تحته جميع المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تتطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي، وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم وغير المقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.

أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

- 1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف (عفيفي، 1989).
- 2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية (شهاب، 1999).

يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية. إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي». أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري «الصادرات والواردات» مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية «الأتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالإرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

ولكن هذه الفرضية تعتمد اعتماداً كلياً على الفرضية القائلة بأن المستثمر الأجنبي المباشر سوف يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات. وعلى الرغم من صحة هذه الفرضية، لكنها تغفل النقطة التالية: إذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج السلع والخدمات نفسها بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم «الاستثمار الباحث عن الأسواق»، فإن تأثير هذه النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري، خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات، ومن ثم فإنه يعني عجزاً في الميزان التجاري (أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة لدينا التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسة في بلد شركة الأم). كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات «الفنادق مثلاً» ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري. وفي المقابل فإن الاستثمار الباحث عن الكفاءة له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري، خصوصاً إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف. يتضح من هذا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتماداً رئيساً على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلد المضيف.

معوقات الاستثمار في الأردن:

حيث يشير (عقل، 2013) إلى معوقات عملية الاستثمار في الأردن، ومنها:

- 1- برغم التعديلات الإيجابية المدخلة على قانون ضريبة الدخل، فإنه لا يزال هناك بعض القصور في التعليمات والأنظمة المتعلقة بضريبة الدخل (إخضاع الدخل من خارج الأردن للضريبة، عدم السماح بتكوين احتياطات للديون المشكوك فيها، إخضاع الاحتياطات والأرباح غير الموزعة للضريبة، إخضاع أرباح الأسهم الموزعة للضريبة، الأمر الذي يشكل ازدواجية في فرض الضريبة، وجود حد أدنى للجزء من الضريبة الذي يمكن استيفاؤه قبل إجراء تقاص مع الأرباح).
- 2- يعاني الأردن من تباطؤ معدلات نمو الإنفاق العام، ومحدودية السوق المحلي، وانخفاض مستويات الطلب الفعال الناجم عن التشدد في السياسة النقدية والمالية المتبعة.
- 3- صعوبة تطبيق بعض الإجراءات الخاصة بالإعفاءات الضريبية والجمركية في بعض الأحيان نظرًا لعدم دقة النصوص القانونية لهذه الإجراءات وقصور فهم هذه الإجراءات من قبل القائمين على تنفيذها.
- 4- تعقد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالحصول على التراخيص والإعفاءات الخاصة ببعض المشروعات الاستثمارية.
- 5- ضيق ومحدودية السوق المحلي والحاجة إلى إيجاد منافذ تسويقية في الخارج.
- 6- محدودية المدخرات المحلية وعدم كفايتها لتمويل الاستثمار.
- 7- عدم وجود سوق رأسمالي متطور في الأردن بشكل يخدم عملية الاستثمار ويسهلها.
- 8- عدم وضوح الأوضاع السياسية للمنطقة، وذلك في ظل مراوحة عملية السلام لمكانها، وعدم الاستقرار في البلدان العربية نتيجة الربيع العربي، وعدم إحراز نتائج ملموسة حتى الوقت الحاضر.
- 9- معالجة المشكلات الناتجة عن إدخال وتطبيق ضريبة المبيعات.

إصلاح وتعزيز المناخ الاستثماري في الأردن:

هناك الكثير مما يمكن عمله في سبيل التغلب على العوامل المعوقة لعملية الاستثمار وتعزيز السعي نحو زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأردن، ومن أهم المجالات التي العمل فيها بهذا الخصوص ما يلي:

- 1- تعزيز حجم المدخرات المحلية وزيادتها من أجل وضعها في خدمة عملية الاستثمار، حيث إن ما يتم ادخاره محليًا لا يكفي لتحقيق النمو الذي تتطلب إليه.
- 2- السعي من أجل معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة لوقف الضغط على المدخرات.
- 3- إصلاح النظام الضريبي وتبسيطه من أجل توجيه الاستثمار إلى الجهات والقطاعات الأفضل عائداً.
- 4- تطوير السوق الرأسمالي لتسهيل عملية الاستثمار.
- 5- محاولة تطوير الموارد البشرية من خلال توفير التدريب المستمر.
- 6- الاستمرار في عملية تقليص دور القطاع العام وإعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص، وذلك من أجل خفض الإنفاق العام وزيادة كفاءة المشروعات العامة (بعد خصصتها).

- 7- تبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بعملية الاستثمار وحصر الأمكنة المطلوبة لتنفيذ هذه الإجراءات في مكان واحد للحد من البيروقراطية.
 - 8- سعي الحكومة من أجل فتح أسواق جديدة في الخارج، وإيجاد فرص تصديرية لتمكين الصناعات والمشاريع القائمة محلياً من الاستفادة منها.
 - 9- العمل على تعزيز وضع الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومحاولة تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال المفاوضات السلمية مع أطراف المنطقة وبما يكفل تعزيز المناخ الاستثماري.
- وهذا ينسجم مع ما ورد في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2003).

الدراسات السابقة:

- تناولت دراسة (العجمي، 2002) مجموعة أبعاد للاستثمار الأجنبي اشتملت على الناتج المحلي، الاستثمار الخاص، النفقات الرأس مالية الحكومية، الصادرات الوطنية، الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف الحقيقي، أسعار المستهلك، أسعار الصادرات، أسعار الواردات؛ وتُعد هذه الأبعاد مفيدة للتعرف على أثر الاستثمار الأجنبي في الميزان التجاري، كما تمكنا من تطوير إطار ذي أبعاد قياسية تسهل دراسة هذا الأثر وتقديره قبل انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وبعده، وهذا ما ميز الدراسة الحالية عن دراسة العجمي.
- في دراسة (الخطيب، 2006) تم التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بما فيه رموس الأموال المستثمرة في الشركات الأردنية والمؤسسات الفردية وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في الأردن، مع التطرق إلى الجهود المبذولة في الأردن لجذب الاستثمارات الأجنبية، وإلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً في البلدان المضيفة من أشكال الاستثمارات الأجنبية الأخرى، لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات من الصعوبة تحريكها، ومن الصعوبة إيجاد مشتر لهذه الموجودات على المدى القصير، وتتجم عن ذلك تدفقات مالية أقل تقلباً من التدفقات المصاحبة للاستثمار في المحافظ المالية الأجنبية، وذلك عندما تسود حالات من عدم الاستقرار، ويترتب على ذلك أن تدفق الاستثمار المباشر للبلدان المضيفة يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رموس الأموال قصيرة الأجل.
- أما في دراسة (الخضراوي، 1987)، فقد تم التعرف نظرياً على طبيعة العلاقة بين الاختلالات النقدية وبين اختلالات ميزان المدفوعات، وعلى وجود علاقة قوية بينهما تنفرد بها الدول النامية غير النفطية دون الدول النامية النفطية والدول الصناعية، مؤداها أن وجود فائض في السيولة المحلية هو السبب في وجود عجز في ميزان المدفوعات بشكل دائم.
- بينما في دراسة (Reiter & Steensma, 2010) فقد كشفت دراستهما ميدانياً عن طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ونمو الموارد البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط إيجابي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وإلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على نمو الموارد البشرية أكثر من الفساد.
- في حين تناولت دراسة (Azman-Saini et al, 2010) العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فكلما منحت الدولة حرية أكبر للاقتصاد، زاد الاستثمار الأجنبي، وبالتالي زاد النمو.

- أيضًا طورت دراسة (Anayangah, 2010) نموذجًا لاختبار العلاقة بين مصادر رأس المال الخاص والاستثمار في البيئة التكنولوجية، حيث يستند نموذج الدراسة على المقارنة بين الاستثمار المحلي والأجنبي حيث إن الاستثمار المحلي يحصل على رءوس أموال أجنبية فقط، ويتحمل المستثمر المحلي بقية المشكلات عكس الاستثمار الأجنبي الذي يوفر كلاً من رأس المال والمهارات الإدارية اللازمة، وتمت الاستفادة من هذا النموذج في تطوير نموذج دراستنا الحالية.
- وأيضًا في دراسة (Choi & Jeon, 2007)، التي أوضحت أثر تركيز المتغيرات المالية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة، ولكن توجد علاقة طويلة المدى بينها وبين سعر الصرف الحقيقي، كما يوجد تأثير لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.
- وهناك دراسة (Mishal and Alkhatib, 2006) اختبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أربع دول عربية وهي: مصر والمغرب وعمان وتونس، باستخدام البيانات السنوية للفترة (1990-2002)، وأشارت النتائج بعدم وجود دليل قياسي على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في هذه الدول.
- كما تناول (Kandiero & Chitiga, 2003) أثر سياسات التحرر والانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث أكد كانديرو على استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد ككل وفي قطاع الخدمات بشكل خاص، وذلك لارتفاع الحماية في هذا القطاع.

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الصادرات، وأسعار المستوردات، وأسعار المستهلك) على المتغير التابع (ميزان المدفوعات) عند مستوى إحصائية $\alpha = 5\%$.

وقبل إجراء اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

- التوزيع الطبيعي لعناصر العينة، وذلك باستخدام اختبار (One_Sample Kolmogrove_Smirnov Test)
- كما تم التأكد من قوة نموذج الدراسة عن طريق:
- مصفوفة عدم وجود ارتباط عال بين متغيرات المستقلة (Multicollenirity) باستخدام معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح.
- نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) باستخدام اختبار Durbin Watson.

1- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)

في الاعتماد على البيانات التي تم استقصاؤها لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، باستخدام اختبار (One_Sample Kolmogrove_Smirnov Test) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، كانت كما هي مبينة في جدول رقم (1).

الفرضية الصفرية H_0 : البيانات تخضع لتوزيع طبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

جدول (1)

نتائج التوزيع الطبيعي (One_Sample Kolmogrove_Smirnov Test)

المحور	K-S	Sig. K-S	التوزيع
الناتج المحلي الإجمالي	0.548	0.924	طبيعي
أسعار المستهلك	1.2	0.112	طبيعي
أسعار الصادرات	1.022	0.247	طبيعي
أسعار الواردات	0.823	0.507	طبيعي
ميزان المدفوعات	0.792	0.557	طبيعي

يمثل الجدول السابق نتائج استخدام اختبار (Kolmogrove_Smirnov Test) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، فقد كانت قيمة المعنوية لمحاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية الدالة على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

2- نتائج اختبار قوة نموذج الدراسة:

أولاً- اختبار الارتباط الذاتي (Auto-correlation):

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سينتج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من وجود هذه المشكلة بالنماذج تم استخدام اختبار Durbin Watson، وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين (0-4)، إذ تشير القيمة القريبة من 0 إلى وجود ارتباط قوي موجب، أما النتيجة القريبة من 4 فتشير إلى ارتباط قوي سالب، والنتيجة المثلى تتراوح بين (1.5-2.5) وهي تشير بذلك إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات.

وقد تم اختبار الارتباط الذاتي لنموذج الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (2):

جدول (2)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

المتغير	اختبار Durbin Watson
نموذج الدراسة	2.01

من نتائج التحليل السابق نلاحظ أن قيمة Durbin Watson الإحصائية تقع ضمن المجال (1.5-2.5). وهي مقبولة إحصائياً وفقاً لقيم (D-W) الجدولية لهذا الاختبار، وهذا يشير إلى أن التقديرات لا تعاني من ترابط أخطاء التقدير السلسلية (Serial Correlation)، ولا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وبالتالي صلاحية النموذج.

ثانياً- اختبار الارتباط الخطي (Multi-collenirity):

لاختبار فرض عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ لا بد أن تكون

المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، لذا نلجأ لهذا الاختبار لاستبعاد المتغيرات المستقلة التي تعاني من مشكلة التعدد الخطي كأحدى الطرائق للتغلب على هذه المشكلة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل التضخم للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح أكبر من (0.05).

والجدول التالي يظهر نتائج هذا الاختبار:

جدول (3)

اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) VIF واختبار التباين المسموح Tolerance

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)
أسعار الصادرات	0.16	61.13
أسعار المستوردات	0.014	71.76
النواتج المحلي الإجمالي	0.16	6.013
أسعار المستهلك	1.5	10.49

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) إلى أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات لا تقل عن (10)، حيث إن قيم الاختبار بالنسبة لأسعار الصادرات والواردات كانت كبيرة، وذلك لوجود ارتباط عالٍ بين أسعار الصادرات والمستوردات، لذلك أدت هذه العلاقة القوية إلى إخفاء أثر كل متغير مستقل عن التابع، لذا نلجأ إلى دراسة كل متغير مستقل على حدة مع المتغير التابع لتجنب مشكلات الارتباط الذاتي.

وكانت المعادلة المعتمدة على الشكل التالي:

$$Y = -94,954 + 0,001X_1 - 0,01X_3 + 0,002X_3 + 0,008X_4$$

$$F = 10,453, \text{ Sig} = 0,02$$

$$R^2 = 0,823$$

حيث نلاحظ أن النموذج معنوي، كما إن المتغيرات المستقلة تفسر 82.3% من المتغير التابع، والنسبة المتبقية تعزى لعوامل أخرى لم يشملها نموذج الدراسة.

الجدول التالي يبين التحليل الجزئي لأثر كل متغير مستقل على المتغير التابع:

جدول (4)

جدول معاملات Coefficient

ملاءمة النموذج		R Square	Sig	الحد الثابت	Beta	
Sig	F					
0,01	20,748	0,634	0,001	754,64	-0,014	النواتج المحلي الإجمالي
0,018	28,591	0,382	0,018	-1404,867	0,018	أسعار المستهلك
0,000	7,421	0,839	0,000	887,926	- 0,0002	أسعار الصادرات

1- أثر الناتج المحلي الإجمالي في ميزان المدفوعات: $Y = 754,64 - 0,014X1$

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للناتج المحلي الإجمالي في ميزان المدفوعات.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن قيمة T بلغت -4.555 بمستوى معنوية 0.001 وهي أقل من 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على وجود أثر الناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات. أي أن أية زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بـ 0.014 وحدة.

2- أثر أسعار المستهلك في ميزان المدفوعات: $Y = -1404,867 + 0,018X2$

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) لأسعار المستهلك على ميزان المدفوعات.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن قيمة T بلغت 2.724 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على وجود أثر الناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات. أي أن أية زيادة في أسعار المستهلك بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بـ 0.018 وحدة.

3- أثر أسعار الصادرات في ميزان المدفوعات: $Y = 887,926 - 0,0002X3$

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) لأسعار الصادرات على ميزان المدفوعات.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن قيمة T قد بلغت -5.347 بمستوى معنوية 0.000، وهي أقل من 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على وجود أثر الناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات. أي أن أية زيادة في أسعار الصادرات بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بـ 0.0002 وحدة.

4- أثر أسعار الواردات في ميزان المدفوعات: $Y = 847,808 + 0,0006X4$

H_0 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) لأسعار الواردات في ميزان المدفوعات.

من خلال جدول المعاملات نلاحظ أن قيمة T قد بلغت -5.89 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على وجود أثر الناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات. أي أن أية زيادة في أسعار الواردات بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بـ 0.0006 وحدة.

مناقشة النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي في ميزان المدفوعات، ويعود ذلك إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصادات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهرًا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي واستقرار ميزان المدفوعات، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخل، وهذا ما يفسر وجود أثر للزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.

2- كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لأسعار المستهلك في ميزان المدفوعات، حيث يعتبر التضخم مظهرًا من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي، وارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية، ويؤدي إلى نتائج سلبية على ميزان المدفوعات، وأشار (بايت وإنجن) أن التضخم يؤثر على تدفقات رعوس الأموال الأجنبية بصورة سلبية، فارتفاع معدل التضخم يزيد من الأجور ومن تكاليف العمليات وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية، وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج، ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على ميزان المدفوعات.

3- كما بينت نتائج الدراسة وجود أثر لأسعار الصادرات في ميزان المدفوعات، حيث إن هناك دلائل عديدة تشير إلى أن انخفاض الصادرات الأردنية أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي. وتؤثر الصادرات بطريقتين: الأولى - زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع التصدير وتكوين فجوة موارد إيجابية تعمل على زيادة الاستثمار الخاص الوطني الذي يكون بدوره محفزًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الثانية - ارتفاع أسعار الصادرات قياسًا بأسعار الواردات يترتب عليه تحسين في ميزان الحساب الجاري، مما يؤدي إلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، كما إن أسعار الصادرات هي أحد مكونات ميزان المدفوعات، الأمر الذي يؤدي إلى أن أية زيادة في أسعار الصادرات أو نقصانها يؤدي إلى التأثير في ميزان المدفوعات الأردني.

4- أخيرًا أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر لأسعار المستوردات في ميزان المدفوعات، حيث إن أي خلل في ميزان المدفوعات هو ناتج عن ارتفاع في الواردات مقابل الصادرات، كما إن الواردات هي أحد مكونات ميزان المدفوعات، الأمر الذي يؤدي إلى أن أية زيادة في أسعار الواردات أو نقصانها يؤدي إلى التأثير في ميزان المدفوعات الأردني.

التوصيات:

1- حث الاستثمارات الوطنية - بداية - على الاستثمار في داخل الأردن بدلاً من التوجه للخارج، إذ تشير المعلومات أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستثمارات الأردنية مستثمرة في البلاد العربية والأجنبية وهي تفوق حجم رعوس الأموال الأجنبية المتدفقة نحو الأردن، ومن غير المعقول أن تنجح السياسة الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتفشل في توطيد الاستثمارات الوطنية لديها، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على ميزان المدفوعات.

2- ضرورة اتباع السياسات الاقتصادية الفاعلة لتنمية الناتج المحلي لما له من دور كبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- تخفيض حجم المستوردات مقابل حجم الصادرات لما لذلك من آثار إيجابية على ميزان المدفوعات.

4- ضرورة تفعيل دور مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية وقانون رقم (16) لسنة 1995 لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية المهاجرة والأجنبية.

5- من الضروري العمل على تشجيع الصادرات الأردنية إلى الخارج، وذلك بهدف التأثير الإيجابي على مستوى الاستثمارات الخارجية التي ستندفق نحو الأردن نتيجة للتحويل الإيجابي في زيادة مستوى الصادرات.

6- تعزيز حجم المدخرات المحلية وزيادتها من أجل وضعها في خدمة عملية الاستثمار، حيث إن ما يتم ادخاره محليًا لا يكفي لتحقيق النمو المنشود.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- أبو قحف، عبد السلام. (2001). *اقتصادات الأعمال والاستثمار الدولي*. لبنان: مكتبة الإشعاع.
- البنك المركزي الأردني. (1995-2009). *تقارير مختلفة*.
- الجريبي، محمد خالد. (1976-1977). *الاقتصاد الدولي*. دمشق: المطبعة الحديثة.
- الخضراوي، فتحي خليل. (1987). "العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية (1968-1983)". *مجلة العلوم الاجتماعية*. ع 405.
- الخطيب، حازم بدر. (2006). "أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشروعات الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)". *الملئقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، (17-18 أبريل).
- شهاب، محمدي محمود. (1996). *الاقتصاد الدولي* الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الفضيل، محمود وآخرون. (1998). *في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- عبد النبي، محمد عبد العزيز (2000). "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي". *رسالة ماجستير غير منشورة*. إربد: جامعة اليرموك.
- العجمي، هيل جميل. (2002). "الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الأردن". *إربد للبحوث والدراسات*، مج 5، ع 1.
- العزام، نضال. (1994). "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، *رسالة ماجستير*، إربد-الأردن: جامعة اليرموك.
- عفيفي، حاتم سامي (1989). *دراسات في الاقتصاد الدولي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- عقل، مفلح. (تمت زيارة الموقع في 2013/1/19):
<http://www.muflehakel.com/not%20classified/INVSTCMT.htm>
- المهدي، عادل. (2003). "عولمة النظام العالمي الاقتصادي". القاهرة: جامعة حلوان.
- النجار، فريد. (2000). *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- هيرست، بول: وجراهام تومسون. (2001). *ما العولمة؟*. (سلسلة عالم المعرفة؛ 9). الكويت.
- هيكمل، عبد العزيز فهمي. (1980). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية*. بيروت: دار النهضة العربية.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Anyangah, Joshua Okeyo. (2010). "Financing Investment in Environmentally Sound Technologies: Foreign Direct Investment Versus Foreign Debt Finance", *Resource and Energy Economics*, Vol. 32.
- Azman-Saini, W. N. W.; Ahmad Zubaidi Baharumshah, and Siong Hook Law. (2010). "Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Economic Growth: International Evidence", *Economic Modeling*. Vol. 27.

- Choi, Jongmoo Jay and Bang Nam Jeon. (2007). "Financial Factors in Foreign Direct Investments: A Dynamic Analysis of International Data, Research in International", *Business and Finance*. Vol. 1, No. 18.
- Daniels, John D. and Lee H Radebaugh. (2001). *International Business Environments & Operations*. 9th Ed., London: Prentice Hall International, Inc.
- Kandiero, T. and M. Chitiga. (2003). "Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa, the Economic Society of Southern Africa". In: *Annual Conference*. Cape Town, South Africa.
- Michel, Claude Sufloux. (1999). *La Balance Des Paiements Economique*. Paris: PRS.
- Mishal, Z. A. and S. M. Alkahtib. (2006). "Does Foreign Direct Investment Contribute to Growth in the Arab World2", *Dirasat, Administrative Sciences*, Vol. 33, No. 1.
- Reiter, S. L. and H. Kevin Steensam. (2010). "Human Development and Foreign Direct Investment in Developing Countries: The Influence of FDI Policy and Corruption", *World Development*. Vol. 38, No. 12.
- Salvatore, D. (2001). *International Economics*. 7th Ed. John Wiley and Sons.
- UNCTAD. (2003). *World Investment Report*. [Retrieved 19/1/2013].
<http://unctad.org/en/pages/PublicationArchive.aspx?publicationid=669>

The Impact of FDI Determinants On Payments Balance of Jordan For the Years (1995-2009)

Dr. Ibrahim Mohamad Al-Batayneh

Associate Professor
Al-Bayt University
The Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

The study aimed to measure the impact of the determinants of foreign direct investment (FDI) in Jordan's balance of payments. Four dimensions of the FDI were investigated; GDP, consumer prices, export prices and import prices.

The study was conducted to cover the population depends on a comprehensive survey of data for the years (1995-2009), comprehensive survey used to clarify the evolution of the determinants of foreign direct investment and the balance of payments before and after Jordan's accession to the World Trade Organization. In order to analyze the data statistically, the researcher conducting tribal tests Normal distribution to test the normality of the data (one sample Kolmogorov-Smirnov Test).

Multi-collenirity using inflation factor variance to test the correlation between the independent variables and, autocorrelation test using Durbin Watson to test the correlation between the errors, then the researcher built the Standard Model explores the impact of each of the gross domestic product, consumer prices, export prices, and import prices on the balance of payments of Jordan, using a multiple regression model.

The findings of the study indicated that there is a significant effect for the four dimensions of FDI on BOP in under research; the imports prices variable has the greatest impact on balance of payments of Jordan followed by consumer prices variable, GDP variable and export prices variable. followed by consumer prices variable, GDP variable and export prices variable.